خبير حقوقي فلسطيني للوفاق:

# حظر "الأونروا".. حرب ناعمة تُمهّد لتصفية القضية الفلسطينية

الوفاق
عبير شمص

ينطوي إقرار "الكنيست" الإسرائيلية حظر عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، على أبعاد وتداعيات خطرة وتشكّل تكريساً لجريمة الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني عبر استهداف الجانب الإغاثي والإنساني الذي تنفذه الوكالة، فيما يمتد الأثر الأخطر والأعمق في بعده السياسي لتصفية القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين ونزع الشرعية الدولية عنها، وفي هذا السياق حاورت صحيفة الوفاق الخبير الحقوقي الفلسطيني الأستاذ فؤاد بكر، وفيما يلي نص الحوار:

### حرب ناعمة لإنهاء القضية الفلسطينية

يرى الأستاذ بكر بأن الدافع الاستراتيجي وراء حظر الأونروا وإيقاف عملها لا يقتصر على أسباب أمنية أو إدارية، بل يكشف عن مشروع سياسي متكامل يستهدف تصفية القضية الفلسطينية من بوابة اللاجئين. إذ تُعتبر الأونروا الشاهد الدولي الوحيد على نكبة ١٩٤٨، وحاملةً لتعريف اللاجئ الفلسطيني وحقه في العودة، وبالتالي فإن إزاحتها تمهد لإلغاء هذا الحق تدريجيًا وتحويل الفلسطيني من لاجئ ذي قضية إلى مجرد متلقٍ للمساعدات. كما أن تفكيكها يفتح الطريق أمام مشاريع التهجير والتوطين، ويُسهّل على الدول المضيفة إنهاء الملف عبر دمج اللاجئين قسرًا في مجتمعاتهم، بما يعني عمليًا شطب الهوية الوطنية الفلسطينية من المخيمات. إضافةً إلى ذلك، فإن ضرب بنية الأونروا الاجتماعية والخدماتية يهدف إلى إنهاك بيئة اللاجئين وتجويعهم وتحطيم معنوياتهم، خاصةً في غزة، التي تُعد معقلًا للمقاومة. وبهذا تتحقق غاية أخرى: تفكيك الحاضنة الشعبية للمقاومة، وإعادة تشكيل الجغرافيا السكانية بما يخدم مخططات الاحتلال في الإخضاع أو التهجير أو حتى الاستيطان. إنها حرب ناعمة تُخاض بأدوات قانونية وإنسانية، لكنها تسعى في جوهرها إلى اقتلاع الفلسطيني من قضيته ومن أرضه ومن حقه في العودة.

### شطب حق العودة للاجئ الفلسطيني

يشير الأستاذ بكر بأن قرار حظر الأونروا وإيقاف عملها يُعد تحوّلًا خطيرًا ذا تداعيات عميقة تمس جوهر قضية اللاجئين الفلسطينيين على المستويات القانونية والسياسية والإنسانية. فعلى الصعيد القانوني، يُهدد هذا القرار بإلغاء الصفة القانونية للاجئ الفلسطيني كما حددتها الأمم المتحدة، ويُضعف الأساس القانوني لحق العودة المستند إلى القرار ١٩٤، مما يمهد لطمس الطابع القانوني والتاريخي للنكبة واللجوء.

أما سياسيًا، فإنه يُسهم في تصفية القضية الفلسطينية عبر شطب ملف اللاجئين من أي مفاوضات مستقبلية، ويفرض ضغوطًا على الدول المضيفة لدفعها نحو التوطين القسري أو الترحيل، في الوقت الذي يُجرد فيه الفلسطينيين من إحدى أوراقهم التفاوضية الأكثر تأثيرًا.

وعلى المستوى الإنساني، ستكون الكارثة أشدّ وقعًا، إذ يعني غياب الأونروا انهيار الخدمات الأساسية لملايين اللاجئين في مجالات التعليم والصحة والإغاثة، وتفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، مما يخلق بيئة من اليأس والانفجار الاجتماعي وبذلك، لا يُمكن النظر إلى القرار إلاكجزء من مشروع أكبر يهدف إلى تفكيك القضية الفلسطينية من جذورها، بدءًا من إزاحة الشاهد الأممي على النكبة، وصولًا إلى شطب الإنسان الفلسطيني من معادلة الحقوق والعدالة.

### تحويل غزة من بيئة صامدة إلى بيئة منهكة

يعتبر الأستاذ بكر بأن تأثير قرار العدو الصهيوني بطرد الأونروا على الأوضاع الاجتماعية في قطاع غزة سيكون كارثيًا على مختلف المستويات، خاصةً في ظل الحصار والدمار المتواصل والظروف الإنسانية الهشة التي يعيشها السكان.

فالأونروا تُعد الشريان الحيوي الذي يوفر الحد الأدنى من مقومات الحياة لأكثر من مليوني نسمة، غالبيتهم من اللاجئين. ومع وقف خدماتها، ستنهار منظومات التعليم والصحة والإغاثة، ما يعني حرمان مئات الآلاف من الطلاب من حقهم في التعليم، وتوقف العيادات والمراكز الصحية التي تخفف الضغط عن المستشفيات المدمرة، وانقطاع المساعدات الغذائية التي تمثل موردًا أساسيًا للبقاء في ظل البطالة والفقر الشديدين.

وسيؤدي ذلك إلى تفكك النسيج الاجتماعي، وانتشار الظواهر السلبية كعمالة الأطفال والتسرب المدرسي والتسول. كما أن تفاقم مشاعر الإحباط واليأس لدى فئة الشباب، التي تمثل النسبة الأكبر من سكان القطاع، والأخطر أن القرار لا يستهدف فقط حرمان الناس من الخدمات، بل يسعى إلى كسر إرادتهم، وإفقادهم الثقة بأي أفق للنجاة أو للعودة، في محاولة لترسيخ القبول بالأمر الواقع كبديل عن المقاومة والتمسك بالحقوق.

في جوهره، فإن القرار يهدف إلى تحويل غزة من بيئة صامدة إلى بيئة منهكة، مشلولة اجتماعيًا، مهيأة للانهيار أو للتهجير، ضمن مشروع أشمل لإعادة تشكيل القطاع ديمغرافيًا وسياسيًا بما يخدم مصالح الاحتلال ويقضي على الحلم الفلسطيني بالحرية والعودة.

### تخفيف التمويل إلى الإلغاء الكلي

يؤكد الأستاذ بكر بأن الخطوات السابقة التي استهدفت إنهاء عمل الأونروا كانت غالبًا تهدف إلى تقليص دورها أو تقليل تأثيرها، سواء عبر تقليص التمويل أو تشجيع بعض الدول على تقليص دعمها للوكالة، أو حتى محاولة نقل مسؤوليات الأونروا إلى جهات أخرى.

هذه المبادرات كانت تركز على التقليل من خدمات الوكالة، ولكنها لم تقترب بشكل مباشر من تصفية القضية الفلسطينية بحد ذاتها. أما الخطوة الأخيرة التي يتم الحديث عنها الآن، والتي تتعلق بمحاولة إيقاف الأونروا بالكامل أو إلغاء تفويضها، فهي تشكل خطوة استراتيجية أكبر نحو تصفية القضية الفلسطينية نفسها. هذه الخطوة تسعى إلى إلغاء تعريف اللاجئ الفلسطيني والحد من حق العودة بشكلٍ جدي، إذ أن الأونروا هي المؤسسة الوحيدة التي تُبقي هذا الملف حيًا على الساحة الدولية.

إن إيقاف الأونروا بالكامل يعني القضاء على إحدى الركائز الأساسية للقضية الفلسطينية وفتح الطريق أمام مشاريع التوطين والتصفية، مما يجعلها محاولة جادة لتصفية القضية الفلسطينية بشكلٍ شامل، وليس مجرد تقليص أو تعديل في خدمات الوكالة.

ويشير الأستاذ بكر بأن هناك آليات قانونية ودولية قد تُستخدم لوقف قرار إيقاف عمل الأونروا والاستمرار في تقديم خدماتها، ولكن تنفيذها يتطلب ضغوطًا دولية هائلة. ويختم حديثه بالقول رغم الجهود الدولية المحتملة، تظل الأنظمة الدولية المتمثلة في القوى الكبرى عاملًا حاسمًا في دعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي من المرجح أن تظل موازين القوى في الوقت الحالي تمثل عقبة كبيرة أمام تحقيق حل شامل يعيد للاجئين الفلسطينيين حقوقهم بالكامل.

**حظر الأونروا يهدف لتفكيك الحاضنة الشعبية للمقاومة، وإعادة تشكيل الجغرافيا السكانية بما يخدم مخططات الاحتلال في الإخضاع أو التهجير أو حتى الاستيطان**

حربٌ على الوعي

# كيف تحوّلت الجامعات الأميركية إلى جبهة مقاومة ضد الرواية الصهيونية؟

الوفاق
د.أكرم شمص

### سياسات ترامب وإدارته أشبه ببيانات سلطوية

السياسات التي ينتهجها ترامب وإدارته هي أشبه ببيانات سلطوية تعيد تعريف الحريات والاقتصاد كأداة للهيمنة، وتفتح هذه السياسات تساؤلات جوهرية حول مستقبل الحريات وحقوق الإنسان.

أما بخصوص التضييق على الجامعات والتحركات الطلابية فإن الهدف من كل ذلك ليس محاربة "التطرف" كما يُزعم، بل هو إخراس الرواية الفلسطينية، ومنع الجيل الجديد من تكوين وعي حرّ ومناهض لسياسة الاحتلال. فالإدارة الأميركية، وبتحالفها الوثيق مع اللوبي المؤيد للغدة السرطانية، تحاول السيطرة على الخطاب داخل الجامعات، لأن هذه المؤسسات تؤثر في الإعلام، وفي السياسة، وفي مستقبل النخب الأميركية، والمفارقة أن هذا يحدث في بلد يُفترض أنه يحمي حرية التعبير بموجب التعديل الأول من الدستور.

إن ما تواجهه الجامعات اليوم ليس مجرد خلاف سياسي، بل معركة حول من يملك الحق في رواية الحقيقة: هل هم أصحاب القنابل، أم أصحاب الكلمة؟

ومحاربة الجامعات المؤيدة لفلسطين هي محاولة لإعادة تشكيل الوعي الأميركي، بما يخدم رواية واحدة فقط وهي الرواية الصهيونية الرسمية، مهما كانت ممارساتها على الأرض.

### هارفارد في مرمى نيران ترامب

مع بداية العام ٢٠٢٥، وجدت جامعة هارفارد، أحد أعرق الصروح الأكاديمية في العالم، نفسها في مواجهة مباشرة مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب. فبعد رفضها المطالب الحكومية المتعلقة بكبح الاحتجاجات المؤيدة لفلسطين، وتحديدًا التضامن مع غزة في وجه العدوان الصهيوني، جُمدت تمويلات فدرالية بقيمة ٢,٢ مليار دولار، وتوالت عليها التهديدات بإلغاء الإعفاءات الضريبية.

إدارة هارفارد، وعلى رأسها "آلان غاربر"، أكدت أن الجامعة لن تساوم على استقلالها ولا على حقوقها الدستورية، متمسكة بحرية التعبير كقيمة أساسية. لكن قرار ترامب لم يكن مجرد عقوبة مالية، بل شكل سابقة تهدد كل الجامعات التي تسمح بحراك طلابي مؤيد للقضية الفلسطينية.

### الجامعات الأميركية بين الاستقلال والتهديد

قرار ترامب لم يقتصر أثره على هارفارد، بل ألقى بظلاله على باقي المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة، لا سيما تلك التي شهدت حراكات طلابية مماثلة مثل كولومبيا، MIT، ويل. جامعات بدأت بإعادة النظر في سياساتها الداخلية وتضييق الخناق على النشاط الطلابي خشية العقوبات.

بعض الجامعات، مثل كولومبيا، تعرضت لضغوط مالية مباشرة، إذ جُمدت تمويلات تتجاوز ٤٠٠ مليون دولار. وقد تم اعتقال طلاب وناشطين، ما أرسل رسالة مفادها أن أي حراك طلابي تضامني مع فلسطين قد تكون كلفته عالية.

### قمع الحريات داخل الحرم الجامعي

ما يثير القلق أكثر هو سعي الحكومة إلى فرض رقابة صارمة على المؤسسات التعليمية، ليس فقط عبر التمويل بل عبر قوانين وتشريعات. من ذلك قانون "المؤسسات غير الربحية" الذي يُجيز إلغاء الإعفاء الضريبي لأي مؤسسة يُشتبه بدعمها بما يُسمى بالإرهاب، وهو تصنيف بات يشمل من يدعو لمقاطعة العدو الصهيوني. كما تبنت إدارة ترامب مشروع "إستر" الذي يخلط بين انتقاد الكيان الصهيوني ومعاداة السامية، مما يجعل أي انتقاد لهذا الكيان سببًا كافيًا للتهديد بالترحيل أو الملاحقة.

### الإسلاموفوبيا كسلاح سياسي

بعد أحداث ٧ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣، صعدت موجة الإسلاموفوبيا في الجامعات الأميركية، خصوصًا تجاه الطلاب العرب والمسلمين. تقرير مجلس العلاقات الإسلامية الأميركية أشار إلى أن نحو ٤٩٪ من الطلاب المسلمين في كاليفورنيا تعرضوا للتمييز، و٩٢٪ قالوا إن هذه المضايقات تصاعدت بعد الحرب على غزة.

الجهات المؤيدة للعدو الصهيوني، وبدعم سياسي وإعلامي، استغلت المناخ العام لتحويل الهوية الإسلامية إلى شُبهة، وترهيب الطلاب من التعبير عن آرائهم، مما حوّل الجامعات من فضاءات حرة إلى بيئات ملوثة بالخوف والرقابة.

أما الجهات التي تقف خلف هذا التصعيد متعددة:

١. اللوبي الصهيوني ومؤيدو الكيان الغاصب في الداخل الأميركي.

٢. الإعلام التقليدي الأميركي، الذي روّج لسرديات أحادية تُضخم مشاهد الاحتجاج المؤيد لغزة وتربطه بالعنف أو التطرف..

٣. سياسيون بارزون في الحزب الجمهوري، وعلى رأسهم دونالد ترامب، الذين تبنّوا خطابًا يستهدف المسلمين والأجانب تحت شعار "مكافحة معاداة السامية.

إن ما يحدث هو تسييس متعمّد للهوية الإسلامية، واستخدام لحالة الحرب في غزة كذريعة لتكميم أصوات الطلاب العرب والمسلمين، وخلق مناخ من الخوف والعزلة حولهم داخل الحرم الجامعي.

والأخطر أن الإسلاموفوبيا هنا لا تأتي فقط من الشارع أو الإعلام، بل باتت مدعومة بأدوات الدولة، كالتحقيقات الفدرالية، وقرارات الطرد، والمراقبة، وقوانين تقييد الحريات الأكاديمية، ما يضع مستقبل الطلاب المسلمين في الجامعات الأميركية أمام تحدٍ خطير.

### حركة الوعي الطلابي كقوة تغيير

استمرار حركة الوعي الطلابية داخل الجامعات الأميركية، وخصوصاً في مؤسسات النخبة مثل هارفارد وكولومبيا ويل وستانفورد، لا يُعد مجرد حراك شبابي، بل هو تحوّل استراتيجي في الثقافة السياسية الأميركية. هذه الحركة باتت تسائل الرواية الرسمية حول العدو الصهيوني، وتكشف ازدواجية المعايير في سياسات واشنطن الخارجية، في لحظة تاريخية حساسة، حيث تُرتكب جرائم واضحة في غزة أمام أعين العالم.

في الحالة الأميركية، تُشكل الجامعات مركزًا لإنتاج النخبة، وصناعة الخطاب، وتوجيه الرأي العام. وبالتالي، حين يخرج آلاف الطلاب والأساتذة في هذه المؤسسات العريقة للمطالبة بوقف الدعم لهذا الكيان الغاصب ورفع الصوت ضد الإبادة الجماعية في غزة، فإن هذا يُربك بشكلٍ مباشر المؤسسة السياسية والإعلامية والاقتصادية الأميركية.

أبرز التأثيرات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

١. إعادة تشكيل الرأي العام.

٢. ضغط أخلاقي ومؤسساتي على الجامعات والشركات.

٣. تفكيك الرواية الإعلامية التقليدية.

٤. تهديد رمزية المؤسسات.

استمرار هذا الحراك الطلابي يعني أن الجيل القادم من الصحفيين، والمشرعين، والأكاديميين، وحتى صناع القرار، يتبنون نظرة أكثر عدلاً وتوازناً تجاه القضية الفلسطينية. ولذلك، يشعر النظام السياسي والإعلامي المسيطر بالخطر، لأن قواعد اللعبة بدأت تتغير من داخل المؤسسات التي كانت جزءاً من ترسيخ الدعم المطلق للكيان الغاصب.

### هارفارد.. شرارة مقاومة أم استثناء؟

موقف هارفارد قد يُشكل بداية لموجة رفض أكاديمي جماعي لتدخلات الدولة، خاصةً إذا تواصلت الضغوط والملاحقات. في المقابل، فإن جامعات أخرى قد تختار الصمت خوفًا على تمويلها، ما يُعيد طرح سؤال جوهري: هل ستنجح الجامعات الأميركية في الحفاظ على استقلالها الأكاديمي؟

الجواب قد يتأرجح بين سيناريوهين: إما تصعيد المواجهة القانونية والأكاديمية دفاعًا عن الحريات، أو انكماش داخلي يترك الحرم الجامعي ساحة خاضعة للرقابة والابتزاز.

### الحرم الجامعي كساحة معركة سياسية

في النهاية، فإن ما يجري في الجامعات الأميركية ليس مجرد جدل أكاديمي، بل صراع على مستقبل الوعي السياسي في الولايات المتحدة. الهجوم على الجامعات الداعمة لفلسطين هو هجوم على حرية الفكر وحق الشعوب في سرد روايتها.

في مواجهة آلة القمع، فإن الطلاب، بدعم من أساتذتهم والمجتمع المدني، يشكلون خط الدفاع الأول عن القيم الإنسانية. وإذا نجحوا في الصمود، فإن أميركا قد تبقى قادرة على التفاخر بكونها بلد الحريات. أما إذا هزموا، فإنها ستفقد آخر معاقل نقاشها الحر. والجامعات اليوم ليست فقط مراكز للبحث، بل جبهات لمقاومة القمع، والدفاع عن فلسطين أصبح معيارًا أخلاقيًا يُختبر فيه صدق الشعارات الأميركية حول الحرية والديمقراطية.

**ليست الجامعات اليوم مراكز للأبحاث فقط، بل جبهات لمقاومة القمع، والدفاع عن فلسطين أصبح معيارًا أخلاقيًا يُختبر فيه صدق الشعارات الأميركية حول الحرية والديمقراطية**